

مؤلة مجلس الولايات المتحدة

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

التي سبقت احد النواب . لا يزال الاقليات في ان البرهان

اسفرت المفاوضات عن الاتفاق على

جميع المسائل المتعلقة . وزادت هذه الاجتماعات

في توثيق الرابطة بين الحلفاء .

تقاد الاطعمة في الخمسة

باريس في ١١ ك : وطل هذا العر (نر)

رئيس وزارة الخمسة . وقد قل في حديث له مع

مراسل رويتر ان العر في من يحبه هو ار

يشرح للمجلس الامح المالة التي بلغتها اليه

من الفاقة والمور . وقال الخمس الصرون ان

محصل في اول كانون الثاني على مقدار من

الاطعمة يكفي الخمسة مدة شهر . فانه يبق

لدى الخمسين من الطحين سوى مقدار

يكفيهم ستة ايام فقط . ومدينة فينة في ضيق

شديد لان عيشة الاهال فيها تتوقف

باريس في ١١ ك : وطل هذا العر (نر)

رئيس وزارة الخمسة . وقد قل في حديث له مع

مراسل رويتر ان العر في من يحبه هو ار

يشرح للمجلس الامح المالة التي بلغتها اليه

من الفاقة والمور . وقال الخمس الصرون ان

محصل في اول كانون الثاني على مقدار من

الاطعمة يكفي الخمسة مدة شهر . فانه يبق

لدى الخمسين من الطحين سوى مقدار

يكفيهم ستة ايام فقط . ومدينة فينة في ضيق

وقال الكردينال (مريسيه) في حديث له

انه لا يظن ان الامير كين يجمعون عن شد

الزور فرنسة في الامور الاقتصادية وحتى في

الامور العسكرية اذا اقتضت الحال موخر

واثق ان الولايات المتحدة ستحافظ على ولائها

للحلفاء مهما حدث . وقد قابل الكردينال

المسيو كلانسون في (شانزليزه) وحضر اجتماع

مجمع العلوم الادبية والسياسية .

وقد بعث مندوبو الصلح الامير كيون وم

المستر (بولك) والمستر (وايت) والقائد

(بلس) بريقة الى الشعب الفرنسي اعربوا

قيها عن اعجابهم به وتقديرهم لصدقه وشهامته .

لندن في ١٥ ك : علم رويتر ان المفاوضات

التي كانت دائرة في لندن قد انتهت اليوم

مساء . وقد حضر المفاوضات ماعدا رجال



۹۸۷

ف. ۶۴

قازین شادی  
۱۳۵۳ خ



بیت خط مردم ایران  
کتابخانه اسناد و خط  
کتابخانه اسناد و خط

میکر و فیلم تهیه شد

کتابخانه استان قدس

عربی

مصباح الفقه

اسم کتاب

مصنف آقا رضا هدایتی

مؤلف

خطی ۲۱ جلد

جلد

سال چاپ یا تحریر ۱۳۳۶

عدد اوراق ۹۴

جزء کتب فقه شماره

شماره عمومی ۷۹۹

شماره قبض

واقف خریه اریکشتی تاریخ وقف ۱۳۲۹

طول ۳۳ عرض ۱۵ گنجینه

کتابخانه اسناد و خط  
کتابخانه اسناد و خط



اركن  
الدين

وغيره

كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين  
ولعنة الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين  
الاربعة التي يعتمد عليها كتاب الطهارة  
فثبت المفردة الدين بطهروية لاى الضرورة في الجملة قال الله تبارك وتعالى  
في النساء سورة الشايات ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغسلوا وادان كنتم مرضى او على سفر اذ جاء احد منكم  
من الغائط او لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم  
ان الله كان عفوا غفورا وقال تعالى في سورة المائدة يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم  
الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وادان كنتم مرضى او على سفر اذ جاء احد منكم من الغائط  
او لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم  
منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم  
تشكرون ويحتمل ان يكون قوله ما يريد الله ليجعل الخ مسوقا لدفع  
كون التكليف بالطهارة عند كل صلوة حرجيا مع ما في التيمم من التذلل والخضوع  
الذي هو اعم رجاء على المؤمنين في بدو الاسلام فحتمل مثله بعدا ويحتمل ان  
يكون بيانا للحكمة المقضية لشرع التيمم بدله عن الوضوء والفصل بينهم



على هذا التقدير لخصائص الامر بالوضوء في غير موارد الحج الذي  
هو اعم من سائر الفروضات الموسوعة للقيم ويكون المشروع في مثل الفرض  
هو التيم تسهيلات للعباد ورافة بهم وفضل عليهم كي يسهل عليهم الطهارة في  
جميع الاحوال وهذه الاشمال اسبق الى الذهن ووافق بالعبارة وان كان  
الادل انبى لسباق وكيف كان فيتغاد من هذه الفقرة الواردة في  
مقام الاستئذان بل من سياق الايشين بواسطة المنايات الغرضية في  
انها ان فضلا عن الادلة الخارجية اظهر اشارة التيم في سائر مواقع  
وصحة وعدم اختصاصها بالموارد المذكورة في الآية وتخصيص تلك الموارد  
بالذكر على الظاهر لاجل تحقق الضرورة فيها بما لا بد الاطر المناط مطلق  
تعدر التعمال بالماء عقلاً او شرعاً بل تفسيره ايضا في الجملة على ما سنعرف ان  
كما انه يستغادر من تعليق الامر بالتيم على عدم وجود الماء كون  
التيم بدلا اضطراريا عن الموضوع الموسوعة الضرورية بحيث لو فرض محالاً  
تمكنه من الموضوع لكان هو المطلوب الاصل نظراً الى ان اذ جاءك ترك  
فاطعمه بالطبخ الكذائي واذ لم يتيسر لك اسبابه فاطعمه بالخرق مثلاً  
يفهم من مثل ذلك عرفاً ان مع البدل عن الطلب الاول في مثل الفرض  
والامر بالتاني لاجل الضرورة وكون المطلوب الثاني بدلاً اضطرارياً  
عن الاول لا لفقده المتعنى والعلاب الموضوع لاجل عدم تيسر الاول  
كاليفر والمخاطر بالنسبة الى الصوم والصلاة ولذا صح ان يدعى  
انه يعبر من الاله وجوب بذل الجهد في تحصيل الماء للطهارة وانتقال  
المكلف الى التيم عند تعذر تحصيل الماء بعد الغرض عما قد يقال من  
ان المناسق الى الذهن اعتبار الطلب في تحقق مفهومه ان لم يجدوا



فان وجوب التحصيل مع اللب كان هو الذي يقتضيه الله لما لا اضطرار به  
ولكل هذا هو مراد من فسر عدم الوجوب من ان تعذر التمكن لا انه  
يستعمل اللفظ فيه على سبيل التجوز في الكلمة كي يطالب بالدليل وكيف كان

فالنظر في هذا المبحث يقع في اطراف اربعة الاول ما يصح معه التيم وهو ضربان  
العجز عن استعمال الماء عقلا او شرعا الذي هو الحائض في جوار التيم كما تقدمت  
الاشارة اليه لكن لا بد من التعرض لذكر بعض اسباب العجز مفصلا كما صنفه المصنف

بيان ما يفرغ عليها من الاحكام المحصورة لكل سبب استعرفه الاول عدم الماء  
ولا شبهة في كونه من سوغات مطلقا كتابا وسنة واجماعا من غير فرق على الظاهر

بين السفر والحضر وما ارسله بعضهم عن علم الهدى من انه اوجب للماء اعادة على الحائض مع عدم  
تحقق النسبة ليس خلافا فيما نحن فيه ويجب عند الطلب والفحص اجابا عما نحن فيه  
نقله ويدل عليه مضافا الى ما عرفه من الاجماع المستفيض وان كان متفاديا من الكتاب

وما استعرفه من خبر السكوني وغيره فاعادة الاشتغال النافية بوجوب تحصيل القطع بالخروج

عن عهد التكليف بالصلوة مع الطهور الموقوف على اهراز العجز عن الطهارة المائية الذي هو

شرط في طهارة الشراية لا ينافي لان القدرة على الطهارة المائية شرط في تحقق التكليف

بها فام يحذف القدرة بنفي وجوبها باصل البرائة فيعين الشراية لانا نقول اولا ان حل

البرائة عن التكليف لا يجدى في اهراز العجز عن المائية الذي هو شرط في صحة الشراية

وثانيا ان القدرة على امتثال التكليف من شرائط العقلية التي لا يرجع عند الشك فيها

الى البرائة كما تقدم تحقيقه غير مرة بل لا بد في مقام التمسك من السعي في امتثال

حتى ينشأ العجز او يتحقق الامتنال فاعين المحقق الاراد بيلي من سبب الطلب ضعيف

والاستدلال بالاجابة اللاحقة لوجوب الطلب والفحص متعرف ما فيه ولا يجد

الاطلاقات طهارة الشراية وبدل الله عن الماء بعد وضوء كونه بدلا اضطراريا



لا يفتقر شرعية الاعذار حتى الضرورة ثم ان مقتضى معرفتنا انها هو وجوب الطلب  
 والنقص مع الوجوب ما لم يبلغ مرتبة الحرج والمنفعة الرافعة للتكليف ان يفتقر  
 اخر من وجوب النقص كضيق الوقت او خوف طريق الطلب او الخلف عن الرفعة او  
 غير ذلك من الاعذار المانعة عن التكليف كما يظهر اختياريه من المدارك ومحكي  
 المعنى ويدل عليه مضافا الى اعرف حسنة ذرارة عن احدى اهل البيت **قال** اذا  
 لم يجد المسافر الماء فليطلب الماء في الوقت واذا خاف ان يفوت الوقت فليطلب  
 وليصل في اخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه ولا يفسد ما يستعمل لكن  
 في حاشية المحقق البهائي على المدارك هذه الرواية وردت باسناد اخر فليست  
 بدل فليطلب شيء فعلى هذا يكون دليلا لعدم جواز البدار لا والى الاعذار  
 لا ما نحن فيه وكيف كان فالظاهر اوسعية الامر من ذلك وعدم وجوب شيء  
 الطلب الى هذا الحد على الاطلاق بل الواجب على المسافر العائد الماء في الوقت  
 المتكفي عن النقص الذي لا يعذر به تركه كضيق الوقت او خوف الطريق هو السعي في  
 في الحلة على وجه يحصل له الوثوق بتعذر الحصول <sup>الماء</sup> في غير حصة من زواجر فيضرب  
 في الارض غلوة سهمين في كل حصة من جهاته الاربعة ان كانت الارض سهلة و  
 غلوة سهم ان كانت خربة ويكون الزمان غلظا من الارض بالايجار والاشجار  
 ونحوها كما قيل ثم ان التحديد المذكور هو المشهود بين اصحاب علمهم  
 غير واحد بل عن الغيبة وارشاد <sup>المحقق</sup> المصنف الاجماع عليه وعن المتن ذكر نسبة  
 علمائنا ويدل عليه خبر السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي **قال**  
 يطلب الماء في السفر اذا كانت خربة غلوة وان كانت سهلة فغلوة من لا يطلب  
 اكثر من ذلك والحدثة فيمثل هذه الرواية للشهرة التي عليها اصحاب  
 وعبروا عنها في قنا وهم بضعف السند مما لا يلتفت اليها ثم انه وان لم يقع



التصریح فی الروایة بالصحة في الجهات الاربع لكن يفهم منها ذلك بالنسبة الى الفرض الذي  
 ينزل عليه اطلاق المتن ونحوه وهو ما لو اتمل وجود الماء في جميع الجهات وليس المقصود  
 بالرواية الامر بطلب الماء في مثل الفرض في جهة معينة ولا مطلقا في جهة بل يكون ضرورة  
 عدم كون الحكم بقصد ما يختص به طريق في مثل هذه الاحتمالات بل المقصود بيان لزوم  
 السعي في تحصيل الماء بالمقدار المنصوص عليه في مواقع احتماله لا ان يكتفى بمحتمل وجود  
 الماء الا في جهة او جهتين مثلا فيقتصر على الطلب في الجهة والجهتين وانا احتمل في جميع الجهات  
 فيطلب في الجميع ولا يستلزم ذلك اركانها بالتحيز والاضمار في الرواية فانها مسوقة  
 لتحديد مقدار الطلب في المورد الذي من شأنه ان يطلب الماء فيه وهذا يختلف باختلاف  
 الموارد وان شئت فقل ان الرواية تدل على وجوب الطلب في كافة الغلوة  
 او الغلوتين فيما احتمل وجود الماء فيما لا يزيد عن الغلوة والغلوتين وجب الفحص  
 ونوهم ان المراد هو الطلب بمقدار الغلوة او الغلوتين عظم في جميع الموارد بمعنى ان  
 الشارع اوجبه على المسافر من دون فرق بين الموارد فان لم يحتمل الماء  
 الا في جهة فطلب مقدار الغلوة او الغلوتين عظم بمعنى ان الشارع في تلك الجهة  
 وانا احتمل في جهتين او ازيد فليطلب بهذا المقدار في جميع الجهات المحتملة حيث  
 يكون طلبه في كل جهة بعض ذلك المقدار مدفوع بمخالفته لظاهر من وجوه وعلا  
 تقدير مكافئة للاختلال الاول لا يصلح دليلا لرفع اليد عما يقتضيه قاعده  
 الاشتغال وكيف كان فالرواية صريحة في عدم وجوب الفحص اذا علم ان  
 فهي واردة على القاعدة القاضية بوجوب الفحص مع الامكان ما لم يحصل اليأس  
 او يتحقق عند اخره ولا يعارضها قوله في حصة من اعادة المتقدمة اذا لم يجد  
 المسافر الماء فليطلبه دام في الوقت الحديث لصورها عن المكافئة بعد اعراض  
 الاممها عن ظاهرها وعلمهم بالرواية السابقة وقد يفتقر في توجيه الحصة بانها مسوقة



ليبيان وجوب الطلب في سعة الوقت لأمع الضيق ولما عذر الطلب  
 في غير مقصود بها فلا اتفاق في خبر الكون وفيه ما لا يعني فأنها كادت تكون مترعة  
 في إرادة أنه يطلب الماء إلى أن يتحقق عليه الوقت ويخالف وقت الصلوة في  
 يصل مع التيمم والعلل أن يقال أنه لا اتفاق بين الروايتين على أن في الجملة صح  
 فيمكن الجمع بينهما بحل الحجة على ما لا ينافي خبر الكون فأن وجوب الغرض عن  
 الماء في الجملة الرابع كما يقتضيه خبر الكون فأن وجوب الغرض وقفاً على  
 الأصحاب على الظاهر مشروط بإرادته المأخر المتماثل عن الغرض الذي لم  
 يتحقق عليه الوقت الصلوة في مكان مخصوص كما لو ترل بعد الظهر مثلاً مثلاً  
 وأراد أن يصل في فيه والأقله الضرب في الأرض في جهة من الجهات ولو في  
 الجهة الموصلة إلى المقصد وجاء تحصيل الماء في أثناء الطريق إلى أن  
 ينقطع عليه الوقت ضرورة أن العود إلى المكان الأول ليس واجباً  
 تعبدية يا فحيتما طلب الماء في جهة ولو في الجهة المؤدية إلى المقصد بعد أن  
 رعيته سهم أو سهمين فلا أن يصل في المكان الذي انتهى إليه وإن لا يعود  
 إلى المكان الذي أتبعه منه لأن يجب عليه الغرض عن الماء فيما حوله  
 بالنسبة إلى المكان الذي انتهى إليه المسير فله في هذا المكان أيضاً  
 كالكان الأول أن يمتد ولو لا الضرب في الجهة التي يقرب به إلى مقصده  
 مثلاً وهكذا إلى أن يتحقق عليه الوقت ويتحقق عليه الصلوة مع التيمم في  
 العود إلى المكان الأول أنها هو جواز الصلوة مع التيمم بعد الغرض عن  
 الماء في سائر الجهات بالقدار المعتبر مشروطاً بأن لم يتحقق عليه الوقت  
 فيقبل حنة نهارة فله الغرض لك أن الواجب على المسافر إحداهما  
 أما الغرض عن الماء ولو في طريق سفره من دون أن يخوف عن الطريق إلى

باعتداه هذه الصورة مع

أن يتحقق



ان يتحقق عليه الوقت كما يدل عليه الحجة الموافقة لقاعدة الاشياء  
 واما تحصيل الوثوق بفقد الماء فيما حوله بمقدار غلوة سم او سمين  
 كما يدل عليه خبر الكوفي الذي لا يفهم منه الا انه يد من الوجوب الذي  
 الذي عرفنا عنه بالوجوب الشرطي هو فيتحصل من مجموع الروايات  
 بعد الجمع انه يجب على السائر ان يطلب الماء مادام الوقت باقيا الا  
 ان يحصل له الوثوق بفقد الماء فيما حوله بمقدار الغلوة الا الغلوتين  
 وما في بعض الاخبار من عدم وجوب الطلب مثل رواية داود الرقي  
 قال قلت لابي عبد الله اكون في السفر ففقدت الصلوة وليس معي ماء  
 وكذا ان الماء قريب منا فاطلب الماء وما في ذلك عينا وشمالا قال  
 لا تطلبه لكن ان لم يبق في لثاقك عليل الخلف عن اصحابك ففضل  
 السبع وخبر يعقوب بن سالم قال سالت ابا عبد الله عن رجل لا يكون معه  
 ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين او نحو ذلك قال لا امره  
 بخبر نفسه فيعرض له لقى او سيع ورواية علي بن سالم عن ابي عبد الله قال  
 قلت له اني انا في السفر ففقدت الماء فاطلب الماء عينا وشمالا فقال  
 لا تطلب عينا ولا شمالا ولا في بئر ان تجد نزع الطريق فتوضأ منه وان  
 لم تجد فامض فمحول على صورة الخوف كما يدل عليه التعليق الوارد في الروايات  
 الاولى من فرض العلم بوجود الماء في الرواية الثانية واما الثالثة وان كان  
 لها ههنا مطابقة لكنها ايضا متصلة عليه بقرينة ما عرفت خصوصا مع غلبة  
 الظن بكونها هي الرواية المعللة التي رواها داود بن عبد الله عن ابي عبد الله مع  
 ان الامر بالمضي لا ينافي وجوب الطلب مادام في الوقت لما عرفت من ان الاحتياط  
 المضي في طريقه عند احتمال مصادفة الماء في انحاء الطريق فيمكن تنزيل الرواية



عليه هذا مع ما في هذه الروايات من ضعف الاسناد وعدم صلاحها <sup>للمعاريض</sup>  
 اعرفت ثم اننا قد اشرنا الى ان وجوب الطلب ليس نفسيا تعبديا بل هو  
 لفصل الماء فلا يجب الا عند احتياله احتمالا لا تعبدية له لدى العقل فان  
 حصل له الوثوق بفقد الماء من احواله اهل الخبز او المجهدين في الطلب من  
 فحصة السابن ولو قبل ثبوت التكليف بالطهارة والصلوة لم يجب عليه الفحص  
 نعم لو لم يحصل له الاطمینان من غيرهم واعتزل مصانعة الماء لو اشر بنفسه  
 الطلب وجب عليه ذلك من غير فرق بين كون الخبز بائعا عنه في الفحص  
 وعدمه فان المدار على كونه مطمئنا من اداة النيم والصلوة بكونه عاجزا  
 عن الطهارة المائية وفي كفايته شهادة العدلين فضلا عن العدل الواحد  
 ما لم يحصل الوثوق من قولها بفقد الماء خصوصا فيما اذا كان عدم الوثوق  
 مسببا عن احتمالات غير متيقنة للعدالة اشكال وان كان الاظهر <sup>في قولها</sup>  
 فيما اذا كان مرجعها الى الاخبار عن امر حسي غير قابل للاشياء عادة كما  
 لو اضر بعدم الماء في المكان الغلاني وفرد وكذا الاشكال في الاكتفاء بغيره  
 السابن عند احتمال التجدد للماء وقد يعزى في النظر عدم وجوب الفحص في  
 الغرض اعتمادا على امكان عدم التجدد واستصحاب العجز وعدم الماء  
 الذي هو شرط في جواز النيم من غير فرق بين كون فحصة السابن قبل ثبوت  
 التكليف اربعة وثلاثون ان شرب النيم هو عدم رمدان للماء وهو صفة  
 اعتبارية وجودية فلا يحرف بالاصول للتقليل مدفع بالاشارة اليه  
 من ان المناط في الحقيقة هو العجز عن الطهارة المائية وعدم الرمدان من اشياء  
 كما سيأتي مزيد توضيح لذلك هنا مع ان ظاهر بعض النصوص اقتضاه  
 ان عدم الماء من اسباب النيم وهو ما كان امره بالاستصحاب ولا ينافي ذلك



ما تقدم انفا من ان القدرة على ائصال الكاليف من الشرائط العقلية  
التي لا بد من احرازها في رفع اليد عن الكاليف الثابتة بالعمومات  
فان الاصول الموضوعية كالامارات الشرعية حاكمة على هذا الاصل  
هذا مع ان عدم التمكن الذي اعتبره الشارع شرطا لصحة التيمم انما من  
عدم القدرة التي امثل العقلية عن الشرائط العقلية  
بما ذكر من اطلاقها في اجابات المحاكم وغيرها من الالتماسات  
والفهم من رادنا التيمم فلا يلحق الشخص التيمم بالسبب فضلا  
عن الشخص قبل تحيز الفاعل في نفسه انما يشترط ان يدعى الاجماع  
عليه انما هو وجوب الطلب في الجملة وانما وجوبه عند كل تيمم  
فلا يلزم لا ينبغي ان يصح في التيمم كانه دفعة واحدة في التيمم  
بها الا ذلك وحيث ان وجوبه يتوقف على الاستعداد للحال فيه من  
تحققه من قبل الخلق او بعده وانما يستتبع ذراعا مع ما فيها من  
المشقة فقد عرفت انما هو انما لا يكاد يقع فيها وجوب  
اعادة الطلب في الموضع الذي بذل الجهد ولم يجد الماء فيه ونحوه  
استفادته من الكتاب العزيز باعتبار تعليق التيمم على عدم  
الذي لا يتحقق عرفا الا بعد الفحص فلا يشترط فيها مضافا الى ان  
غايته ما يمكن ان يقال انما هو توهم صدق عدم الوجدان على سبيل الطلب  
في الجملة لا على سبيل صدق عدم الوجدان في كل واحد من الطلبات  
فما دام في ذلك المكان ولم يجد في ذلك الماء فصدق بان عدم الوجدان في ذلك  
ولا يتوقف ذلك على تجديد الفحص في كل حين وانما ادعاء الاستعداد للطلب  
بوجوب الفحص لا يقتضي بانما يقتضيه واردة عليها نظير ما سبق



في تفسيره

تفسيره

لضاف الماء او بغيره او بغيره الوارد على قاعدة الاشتغال الثانية بوجوب  
 الاشياء فليشأن في عدم لا يفي ان الاقتصار في الطلب على الغلوة او التلويح ان  
 هو فيما اذا لم يعلم بوجود الماء في خارج الدار والاحتياط عليه في كل حال لوجوب  
 حرجيا او ضررا او عارضا اخر فان قوله في الرواية لا يخلو ان كثر من ذلك فليشأن  
 من سورة العلم بوجود الماء كما في ظاهر رواية الغلوة بالفتح كما في مجمع البحرين  
 مثله ربيعة بن ربيعة عن النبي في البيت الفرج النام من عشرة غلوة و  
 في اليمين في حراجه الغلوة ثلثين ثم ثلثون راجع او او جهانه ودكي من  
 الارض ثلثان الحمامة باع والميل عشر غلوة وهذا ولكن الظاهر ان هذا  
 الغلوة انما هو في عهد المسكن في ثلثي شيا من يومها او في كل يوم  
 لغول التلويح فيه شوية غلوة وثلاثون يوما في كل غلوة صاحب قضا  
 الحاجة بعدم كونه من اصل الخبز في العلم مع ان التلويح في الفرج  
 والميل على التلويح كما سمعته من بعض علماء بغداد فذكر ان قال المالك  
 في غلوة ربيعة بن ربيعة عن النبي في ثلثين غلوة في كل يوم  
 في الايام التي كان الرعي بالسم في كل الايام ان يقول في كل يوم  
 ان في شجاع الماء الراقي فان من انتم ربحا ورا السهم للشارع عن ارجله  
 في راع ذكر ان لا يفي في جوع بل لا يخلط حتى يسل القطع بالفرج عن  
 مودة اشكاف ولو اخذت في الماء لم يهول له وهو من رضى كل من يراى  
 حكمها ولو اخذت في الماء لم يهول له وهو من رضى كل من يراى  
 الا ان لا قبل راع الغلبة وهو لا يفي عن اشكال بعد فراجع من عنده  
 ان من يرفضه في الايام التي لا علم الا في ما دون الايام في كل يوم  
 ثم انما يوجب الطلب في كل يوم بغيره في الايام التي لا علم الا في ما دون الايام







الوافي وما ادعاه بعض من ظمير الادلة في كون الطلب من حيث هو شرطاً في  
صحة التيمم مطلوب فلهذا فساد هذا اذا كان في سعة الوقت واما لو اخل  
بالضرب في الارض وغيره من اجزاء الطلب حتى ضاقت الوقت من الطلب  
والصلوة بالطهارة الملائمة فقد اخطأ وصح تيممه وصلوته على الاظهر لا سيما  
بل في المدارس انه المشهور وعن الروض نسبة الى فتوى الاصحاب بان ضيق  
الوقت الموجب لعدم القدرة على اتيان الصلوة مع الطهارة الملائمة في الوقت  
نفسه من اسباب العجز الموجب لانتفاء التيمم او التيمم ولو على تقدير وجود  
الماء فضلاً عن احتمال فلا يجب عليه الطلب في وقت لا يستطاع التكليف باصل  
بما لا يجب عليه الا اتيان سبباً مع التيمم وانه من مقتضى التيمم ان يقع صلوة واجب  
عليه وضاً وها من غير فرق بين حاله في الماء في حال الطلب في وقت لا يستطاع  
ما عرفت هذه الصلوة والتيمم على تقدير وجود الماء وانما بالانفصال وانما في وقت  
او الغسل حتى يمتلئ الوقت ويؤخر الملائمة بعد مع الماء في وقت لا يستطاع  
صحة التيمم ومطلوبه من الطهارة الملائمة وهو ما اصل في التيمم وان كان  
لبوء اختيار المكلف لكن قد يشترط ذلك بان كان مكلفاً في سعة الوقت بالصلوة مع  
الطهارة الملائمة وقد صيرها مستغنة في حقه باختياره وهو ان كان موجبا لارتفاع  
الطلب لكنه بواسطة العصيان الذي قد يباين في سبيله لا تقلاب التكليف  
واندرج المكلف في مودع العاجز المأمور بالبدل لا اضطرار في فائدة لا يبعد  
انصرافه الى غير ذلك من غير البدل للعاجز عن العاجز الذي اختار العجز للقرار  
عن التكليف المفتر على الا ترى انه لو قيل يجب على العاجز عن الحج ان يستحب الاتيان  
منه القادر الذي يصرف نفسه عاجزاً بخلافه عن الرفقة وليس معنى ان الصلوة لا تستطاع  
بما لا يفيء التكليف بها بعد ان عصى المكلف وصيراً بجادها على نحو المصير في



مقتضى ان الجائز ان يكون تأخير الطهارة المائية عند القدرة عليها الى ان تستعدركا  
التيتم الى ان يستعدركا لاثباته به مع الصلوة موجبا لوجوب القضاء ومن هذا القبيل  
جميع المواضع التي اوجد المكلف سبب التكليف الاضطراري اختيارا للقرار عن  
الخروج عن عمد التكليف لا اختيارا للمنفعة عليه كالاختيار الجنب الغسل في ليلة رمضان  
الى انضاض الوقت فضا مع التيمم لو اذ ان المانع الا انما عند غير التكليف  
بالغسل او الوضوء الى غير ذلك من الامثلة فان الحزم بجهة الاستطاعة لا يعمد اليها  
في هذه المواضع في الاثر الا انما ثبت بالبرهان على ان طرفه لا على شرفه  
البدل عن شمول مثل هذا الجزاء اختيارا بل لا يبعد ان يكون التيمم من مثل  
هذا التيمم بغيره للتأخير فضلا عن ان يقع عبارة ومن هنا فليقل بوجوب  
الاحتياط بالجمع بين التيمم في الوقت والاحتياط في غير الوقت من التكليف  
المعلم بالاجابة الى بين الامرين واسلم هذا اذ به غير هذا فضا الصلوة فيما نحن  
اعني فيما لو فقهنا الطلاب بالجمع التيمم ومصادف وجوده لا في محل الطلب  
بل في كل حال فليست الامور ومن جان المسامحة الى اكثر اصحاب الكفر مع تلك  
القول بالاحتياط في الحتام ونظائره كما في المتن وغيره لعله قول فانه لا يبعد  
دعوى انه يفهم بالتأمل في الادلة الشرعية كون الغير من حيث هو مضافا الى  
التيمم من دون ان يكون سببه مدخلية في ذلك ان الاحتياط مضافا الى  
تركه وقد يقال في توجيه القول بوجوب الجمع بين الصلوة مع التيمم في فضا  
بانه كان مطلقا في سعة الوقت باثباته الصلوة مع الطهارة المائية وتذو  
ببره اختياره عصيانا فعلية فضا بها وانما يوجب فيه الصلوة مع التيمم عند الغرض  
لما ثبت من ان الصلوة لا تسقط بحال فعند الغرض يجب مع التيمم وكون الامر مقتضا  
الاجابة لا يقتضي ان يكون الصلوة مع التيمم مستغنا لا بغيره فضا دون الطلب



التي انقضت وانما انقضت بالانقضاء لا بالانقضاء في المكان الذي  
التي كانت واجبة في هذا الوقت وفي الاخرى بعد وضع ان المكلف في  
الواقع ليس الاصل في الظاهر مع العلم ان المكلف في حقه عند انقضاء  
والفعل في وقت واحد على التيمم فان اقام التيمم في وقت واحد وسألنا الطهارة  
ان في شدة الصلوات المأمورة بها بانها دليل على شدة عيشة عبده  
لذلك الصلوات الواجبة والا فلا والحاصل ان المأمور بها بانها هو اجاد على  
مقتضى الطهارة التي هي في وقت واحد وانما هو في وقت واحد وانما  
ان لا ضرورة في انقضت في قيام التيمم مقام الوضوء والفعل الذي هو  
مقتضى تلك الصلوات المأمورة بها لان مقتضى الواقعة مع عدم انقضاء الوضوء  
صناع مع انه انما يجب الثانيان بالتيمم في وقت واحد وانما هو في وقت واحد  
وفيما مع مقامها فلا يفعل بقاء الامر بالماء انما هو في وقت واحد وانما هو في وقت واحد  
وهذه كما لا يخفى هذا هو الكلام في الحكم الواسع في التيمم وانما هو في وقت واحد  
فاخر المكلف الى ان ينقض الوقت وانما هو في وقت واحد وانما هو في وقت واحد  
اللاخيرة واستحقاق الثواب عليه فهو على الظاهر من الملائكة التي لم يفعل  
الخلاف فيه من احد الا من المصنف في المصدر كما ستعرف لكونه نقولنا به  
لا المكلف الذي لا شبهة في صحة في الجملة وان كان قد استدل كل فيه في  
من الموارد التي يتخيل كونها نظرا بخلافه من حيث المشاركة في الوقت  
المكلفه فالاولى شرح المثال المتبع في هذا الحال بالفتنة الى جميع المراتب  
لكون المسئلة من الجهات فاقول مستغنيا بالله تعالى نقول ان المكلف قد  
يكون يدفع ما يقتضيه او يدفعه لا بدفع نفس المكلفه من جهة وبإشارة اخرى  
قد يكون المكلف في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد

في وقت واحد في وقت واحد  
نقول ان المكلف قد يكون







[illegible]







[illegible]



انما الكنه في غاية الاشكال بل لا يمكن ان يترام به في شئ من واردة بل لا يمكن  
 من ان لا يترام به فاما الاثر انما بعدد حرمته في كل امر من المصنفات <sup>نفسا</sup> <sup>نفسا</sup>  
 حيث ان في كل شئ من المصنفات انما في تمام الوقت بطلان واحدة فخر في اي  
 جزء منه بطلان في اي جزء من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 او ما في اقله من الحالات اذا كان واحد الى اقلها مرة واحدة او في اقله في كل  
 ولا يجب في حرم الزمان المستقيم حفظ المنة الزمان الماخرا انتهى و <sup>نفسا</sup> <sup>نفسا</sup>  
 صدور هذا الكلام من شئ لا يترام به في كل امر من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 من الاشكال ان في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 الماشية وكيف كان فقد ابرأنا اننا لا نعلمه في وجوب الطلب <sup>نفسا</sup> <sup>نفسا</sup>  
 عن الماء عند شئ لا يوجد به في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 لا يمكن كون كل من الشاهد والماضي في وقت واحد في كل شئ من المصنفات  
 والماخرا فلا يبرم فيه شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 الاعتبار والخص لا حرم انما في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 وجوب الطلب في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 التكليف في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 التكليف في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 شرطا في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 حضور وقت الفعل في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 وجوب الفعل في كل شئ من المصنفات انما في كل جزء من المصنفات  
 الذي شرط فيه نفسيا كان او مظهريا كانا من حيث المنة في كل شئ من المصنفات



واما لو لم يكن كذلك بانه ان التلخيص من حيث الذات محسوب ما بالثابت بحيث يكون  
قد رتبته من اجزاء المقتضى فقلنا خرجت في صدر البحث فخرجنا فبعثنا الكلام عن جهة  
ارادة الماء بعد شجر التكليف لوجها انه يجوز قطعاً بل لا بعد ذلك الحقيقة من  
قبيل التلخيص التكليف وكيف كان فلا غرق في فتح القرار عن عدة اغتيال  
التكاليف باعدادات الشجر بالاخلا لا بشئ من مفاد الوجود به بين كونه قبل  
غضور زمان الفصل او بعده لكن يشترط في ذلك امران احدهما العلم بشجر الحكم  
اي احراز التكليف اندراجاً في زمرة التكاليف من ذلك التكليف على اقسام باجتماع  
شرايطه الوجوبية التي هي من جملة المقتضيات الوجوبية الخارجية عن اختيار  
المكلف كاجتماع الرقعة للوجوبية ومساواة الفاعل بشجر التكليف لا بعد احراز  
جميع هذه المقتضيات بحيث علم بمقتضى ما: الامر من ان الواجب اليها او عدم مقتضى  
من يلزمها لكن اشترنا غير مرة الى ان الشرايط التي لا يشترط التكليف لا احرازها  
انما هو ما عدل عدم العجز عن الاعتيان وغيره من انزال التلخيص التي منها  
فانه بشرائط التكليف الى ان يشترط الاعتيان فانه لا يشترط العجز والاضمال  
كما عرفته في محله الامر الثاني احراز قدر الواجب بالاخلا لا بالوفاة التي  
فرط فيها بان علم بمقتضى العرف والعادة انما هي مقتضى مقتضى مقتضى التوصل  
الى الواجب بعده فاذ اخل بمقتضى من الحج بمسألة فاعلة اخرى غيرا يتخلف عنها حال  
له المختلف وكان اذا اخل بمقتضى من الصلوة مع الطهارة المائية لم يجب عليه حفظ  
ما عساه من الماء بل يجوز له ان يلا فته حتى بعد الوقت فضلاً عما قبله فان وجوب  
المسألة لا يقتضي الا وجوب ما يتوقف عليه ويتعذر بدونه فمقتضى لم يعلم يتوقف  
الخروج عن صورة الصلوة مع الطهارة المائية على حفظ هذا الماء الموجود او توقف  
الحج على الخروج مع هذه الفاعلة المعينة لم يجب عليه ذلك كونه احد افراد المقدرة



لا يقتضي وجوبه بالحضور الا في فرض الاختصار وعدم اكمل التوصل الى واجب  
بدون العلم بكونه كذلك في ثبوت التكليف به بخصوصه والا فالمرجع فيه  
البرائة هنا مع ان حفظ الماء في المثال الاول على تقدير عصادته ماء اخر ليس  
من افراد المصلحة ايضا بل هو مصلحة لخصوص الطهارة الواقعة معه التي لا بد عليه  
لخصوصيتها في المصلحة للواجب وما يقال ان مقتضى اشتغال المصلحة بالصلوة  
مع الطهارة الثانية وجوب حفظ الماء في الفرض من باب الاحتياط فقيهنا انما  
انما يجب عند الشك في التكليف به لا في التكليف في التكاليف المحرزة في المقام ليس هو  
الصلوة وما يترتب عليه فعلها وتكون حفظ هذا الماء بالخصوص مما يترتب عليه  
فعل الصلوة غير صلوة فانه لا يبرائة المصلحة منه وكيف كان فكما يحرم التلذذ بالماء  
عند العلم بترتبه المصلحة مع الطهارة الثانية في حفظه كذلك يحرم الطهارة الثانية  
لا لضرورة عند العلم بعدم تمكنه منها عند زيادة الصلوة انما المصلحة على نفوت  
التكليف وهو ما لا يترتب في الاضطرار في الحال في ذلك لئلا يكون سببا عن  
ارادة الماء او نفس الطهارة السابقة كما هو واضح نعم لو كان نفس الوضوء افضل  
واجبا نفسيا على المحدث وكان الينم بدلا اضطراريا عنه لالتجدة الفرق بين  
الماء ونقص الطهارة فيحرم الاول دون الثاني لكون نقص الطهارة حرجا  
لمحدث التكليف لا لغيره فهو من المصلحة ان الوجوبية لا ارجح المشروط و  
لا يؤثر الا بمقدار قابلية المحل وهذا بخلاف اراقة الماء فان تركها من المصلحة  
الوجودية للواجب فلا يجوز الاخلال به والله العالم ثم ان ما ذكرنا من حرم  
نفوت التكليف بالاخلا لا يقتضي من قبلنا انه الوجودية بعد احراره وعدم الحرج  
من التلذذ فيه او في ترفقه على خصوص هذه المصلحة التي اخل بها انما هو مقتضى  
الادلة بحكمها العقل والا فربما يستفاد من ادلة نفى الحرج وغيرها من اخبار



التيقن ونحوها جوازها وسبب الاضطراب واختيارها في كثير من الموارد كما انه  
 لا يتعد دعوى انه يستلزم من بعض الادلة الخاصة عدم جواز الاقدام على ما يخاف  
 معه من الاخلال بشئ من معالم دينه من الصلوة ونحوها كما لا يخفى وقد  
 ظهر لك فيما تقدم حكم ما لو ترك المكلف الغص في طلب الماء وصلّى مع التيمم  
 في رقة الوقت ونية مع مصادفة فعله وجوب الماء في محل الطلب وعدمه <sup>بوجوده</sup>  
 وضماؤا كليا واما لو تيمم وبذل جهده بقدر ما يقتضيه كفايته في طلب الماء  
 ولم يجد شيئا وصلّى ثم انكثف في الوقت او في غايه <sup>بوجوده</sup> مع تيممه  
 وصلوته على الاصح لم تحقق الجهر وعدم الوجدان الذي لا يخلو عن عينة التيمم  
 في طواهر الكتاب والمسلمة وقد تم اعتبار التيمم في تمام الوقت في  
 صحة التيمم تحققت المفهوم <sup>بطلان</sup> الاصح الذي هو الرافع في الحقيقة فثبت صحة التيمم  
 لا محذور <sup>بعدم</sup> الوجدان وانكثف ووجد الماء في الوقت كاشف عن عدم  
 تحقق الضرورة الموعمة للتيمم وان كان حال العمل التام بما يقتضيه كفايته في ضرورة  
 الظاهر اعيانته بعدم انكشاف الخلاف <sup>بعدم</sup> في ائمة لطواهر الا  
 الدالة على جواز التيمم والصلوة بغير الغص وعدم الوجدان حيث لا يتبادر  
 منها الا اعتبار الضرورة حال الفعل لا عدم قدرته في الواقع من الطاهر  
 المائيه في مجموع الوقت مضافا الى استعادته من المنصوص الاية في محلها الدالة على  
 عدم اعادة الصلوة لو تجددت القدرة بعد ما بوجود الماء في الوقت وبما اشترط اليه من  
 ان مناط الصحة هو العجز عن استعمال الماء قد يفرق في النظر صحة صلوة واجد الماء الذي  
 تيممه واعتقد عدم تمكنه من استعمال الماء فيتم وصلّى وكذا لا من عند الماء ولم يعلم بوجوبه  
 واعتقد عجزه فعلى مع التيمم فان اعتقاد العجز يؤثر عدم تمكنه واقفا من استعمال الماء  
 ضرورة عدم قدرته على الطهارة المائيه ومعذرة غيره عما دام معتقدا عدم الماء وان كان



لا يفسد بواسطته ولكن الأقوى في الصور بين البطلان وجوب الاعادة في الوقت والنقص  
 في خارجة عند انكشاف مخالفة اعتقاده للواقع فان العجز الذي يمتد من الالف من الالف  
 الشرعية اعتبار في شرعية التيمم ما عدا هذا النوع من العجز المسبب عن اعتقاد العجز وان كان  
 الا في مذهب من اعقلا في مخالفة لما هو تكليفه في الواقع من ترك الصلوة مع الطهارة المائية  
 لكن عليه ان يخرج عن عهدهما بعد انكشاف الواقع بالاعادة في الوقت والنقص في خارجة  
 ودعوى ان الامر العقل الذي يبعثه على فعل الصلوة مع التيمم يقتضي الاجراء عن الواقع  
 مما لا ينبغي الاصفاء اليه او يدل في الجملة عليه مضافا الى ما عرفت خبرا في بصره قال الله  
 عن رجل كان في سفر معه ماء فسيبه وثيمم وطمع ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت  
 قال عليه ان يتوضأ ويعيد الصلاة ولا فرق في سقوط التكليف بالطهارة المائية  
 وجوب التيمم وبين عدم الماء اصلا وجوبه ما لا يكفيه طهارته  
 مضمون او غلا فان الطهارة المائية لا تقتضي الا تيمم من الماء والتراب لا خلاف  
 في شئ منها على الظاهر كما يدل عليه كلامنا فان المتبادر من قوله نعم ولم نجد  
 ما ليس له ارادة اياه للوقت وانما اجله ان يتوضأ او يغسل باليكفيه المذكور  
 في صدر الآية وحكي عن بعض العامة ان قال الجنب في او جهدا لا يكفيه طهارته <sup>يستعمل</sup>  
 الماء وتيمم وفي تحكي المتكلمين عن بعض الشافعية ذلك في الحدث الاصفرا ايضا لانه واحد  
 لا لم يستعمله فلا يسوغ له التيمم وفيه ما لا يخفى وما حكي عن العلامة في النهاية من انه  
 قطع بان المحدث لو وجد من الماء ما لا يكفيه طهارته لم يجب استعماله بل يتيمم <sup>احتمل</sup>  
 في الجنب ما اياه المحدث وجوب صرف الماء الى بعض اعضائه لحوان وجوده المكمل به  
 الطهارة قال والمواالات سابقه هنا بخلاف المحدث ليس خلافا فيما نحن فيه <sup>عني</sup>  
 عدم تبعض الطهارة بل هو للتيمم الى الفرق بين الوضوء والغسل بامكن القول في  
 مرفعه في الغسل رعاية للاحتياط عند احتمال تجدد القدرة من الاكمال وهذا بخلاف الوضوء



لتعذر الاحتياط بذلك لا شئ له بالمؤالة ويؤجر عليه ان شئ له المؤالة في وضوء  
 دون الغسل لا يصلح فارقا بينهما من هذه الجهة فانه كما يأتى الاحتياط بعينه لبعض  
 الغسل برحاً تكيله بتعدد القدرة كذلك يأتى بحفظ الماء الموجود لبعضه الى ما يترتب  
 حصوله فلا يتعين عليه صرفه في البعض بل لم ابقائه الى ان يتجدد القدرة او يتحقق اليأس  
 بل هذا هو الاصرط للجزم بالنية وقوله يأتى في الرضوء فان وجب الاحتياط في  
 الفرض فقد وجب في الظاهر دفين والالم يجب في شئ منهما وكيف كان فخذ المطلب مني  
 عما نحن بصدد من عدم وجوب صرف الماء في بعض المرات من حيث هو كذا وكذا  
 يد له عليه مضافاً الى الاجماع وظاهره في المعتبر في الاستنباط الاثر بالنيمة بدل  
 الغسل مع وجود ما لا يكفي للغسل من ماء واداه محمد بن مسلم في الصحيح من احدهما  
 في رجل اجنب في سفر ومعه ماء قد رطبت يده به قال يمسح ولا يوضأ وغسل يديه  
 الحلبى عن ابي عبد الله عن الرجل يجنب به ماء قد رطبت يديه به قال يمسح ولا يوضأ  
 او يمسح قال لا بل يمسح الاثرى انه جعله يمسحاً لا يوضأ وفيها ما عن الحسن بن  
 ابي العلاء قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يجنب به ماء قد رطبت يديه به  
 لوضوءه للصلاة يوضأ بالماء او يمسح قال يمسح الاثرى انه جعل عليه نصف الوضوء  
 ولعل المراد بقوله الاثرى ان بيان ان ابتداء الوضوء في شئ من النية على التمسك دون  
 التمسك ويجوز ان يكون المراد رفع الاستبعاد عن شئ من النية عند التمسك من الوضوء  
 الذي هو ابلغ في الظاهر يبين عدم انما ذلك بما يأتى من القول بالمقابلة والاستحسان  
 كما يكشف عن ذلك كون النية مستحسناً وهما نصف الوضوء حيث ان مقتضى المناسبة  
 براهها القول المناقضة ما واثرة للوضوء عند كونه بدلا عنه في الاحاطة بمواضع وكذا  
 في الغسل وكيف كما فيهم من هذه الروايات ولو رخصت الكوفة في مقام البياض عدم  
 صرف الماء في بعض مواضع الغسل وان الواجب هو النية لا غير فلم يبق بعد ما سمع من



النور والاجتماع مجال التشكيك في ان الطهارة لا تتبعه فلا تجرى فيها من هذه الجهة  
 قاعدة المهور وما لا يدرك فان محوم القاعدة بين لا يصلح معارضا للادلة المخصصة  
 ومن هنا يتجلى عدم اختصاص الحكم المذكور اعني وجوب التيمم وعدم وجوب غسل أعضاء  
 الوضوء او الغسل بما اذا لم يكن الماء كافيا بل يعم سائر المرافق التي لم تكن الاثر الا ان  
 ببعض الوضوء او الغسل من غير فرق بين كونه مسببا عن نقص الماء او وجود مانع عن  
 غسل بعض الاعضاء من مرض او نجاسة شديدة اذا انشا او جرح مكتوف وغوا  
 ما لا يخفى حكم الجبر في هذه الموارد هو التيمم وقد تقدم شرط من الحكم  
 فيه في محله الجبر في باب الوضوء فراجع فخرج كون من مزج الماء الذي لا يكونه  
 لطهارة بما لا يسلبه اطلاق الاسم وحصوله به الكفاية هل يجب عليه ذلك كالجزم  
 بغيره لا يجب حتى ان نكته من الطهارة الماشية بغيره يجب تحصيلها مع الامكان من  
 عدم اعتناء العز والعقلاء اجزاء النور والاشياء الحاصلة بالمعالجات الغير المتناهية  
 فانهم لا يرتابون في ان يكون من اجزاء الماء بقدر الكفاية بالطهارة الماشية تكليف  
 بما لا يطاق نظرا لراس من اجوبه من الحنطة مثلا بان يصدق بالمر من الحنطة  
 على الفقير فانه قبيح عند العقلاء من دون فرق بين ان لم يجد شيئا منه او وجد  
 من المرن فقد اسر او مزجه بشئ من التراب معنوه فزها لا يسلبه اطلاق الاسم لصار  
 وستره ان اطلاق اسم الحنطة على الحنطة الممزجة بشئ من التراب بعد استهلاكه  
 انما هو لعدم اعتناكم بالمستعمل وعدم مطوية الخليط في هذه انه محكوم بحكم  
 وهذا بناقض حكمهم بوجوب اجاده مقدمه لامتناع الامر بذلك الطبيعة المتكاملة  
 فانه موقوف على تصويره وملاحظة كونه حسا فاجبا مؤثرا في زيادة المقدار و  
 بهذه الملاحظة تمتنع وقوعه امتثالا للامر المتعلق بذلك الطبيعة الصفة فان استغنى  
 بالملاحظة مانع عن عدم جزء الماهية المغايرة له محكوما بحكمها ولذا لا يرى احد

في محله الجبر  
 من مزج الماء



منزع الثراب ونحوه في الحنطة التي تعطي للفقير في زكاة النخلة ونحوها او تسلم الي ان  
 في بيع السلم وهذا بخلاف ما لو كانت ممنوعة من اصلها والحاصل ان الرجوع في شخص  
 الاحكام الشرعية التي منها وجوب التمسك على العاقر هو العرف ولم يمسح في مقام  
 لا يتأخر عن هذه المساحة في نظائرها وليس علينا الاضايع في ذلك ان خفي علينا  
 الفرق ونحن نرى ان منزع الطبيعة بغير حيزها ليس عندهم من اسباب يحصل تلك الطبيعة  
 وان اطلقوا على الممنوع اسم تلك الطبيعة مساحية او غير مساحية بعد المخرج احكام تلك الطبيعة  
 احيانا فلا يرون من لم يكن عنده الماء بغيره الا انهم لا يرون في الامور بالقيم  
 كما انهم يرون بعد ان وجد الماء ولو لم يخرج مصداقا للفائدة كما لا يخفى على الناظر وهذا  
 الوجه لعله قوي وان كان الاول احوط والى ما تقدم السبب الثاني عدم التوصل  
 الى الماء وان كان موجودا اما لثوبته في ثمن فغيره او في غير الثمن فغيره او في غير الثمن فغيره  
 في دفعه لغيره او مرضا او ضعفا ولو باجر فغيره في له او فخره الا ان في دفعه لغيره كما  
 اذا كان على شفير بئر او غيره لم يتمكن من الوصول الى الماء او اذا غرق في بئر او غيره لم يتمكن  
 بمشقة واقعة للتكليف او تغريم للنفس وبذلك ما لو كان الماء عنده وبداهة فخره او غيره  
 الاغتراف منه واستعماله لا يبيد القدر الموجب لانفعال الماء الى غيره لان  
 العقلية والشرعية المانعة عن استعمال الماء فخره او غيره في دفعه لغيره او غيره  
 فيه ولا خلافا لما عرفت من ان من انصارت شرعية التمسك على ما يستفاد من الضرر والقضاء  
 انما هو العجز عن استعمال الماء من دون فرق بين سببه في عدم التمسك الذي هو  
 عليه سببا حرا الماء او تحصيل بعض مقتضاته او نحوه من الامور التي لها مدخلية في القدر  
 على استعمال الماء على وجه سابق شرعا لم يكن عدم الماء في ان يقيم ويصل ويدل عليه  
 مضافا الى ما عرفت من انما سأل ابا عبد الله عن الرجل يمر بالركبة ولا يجد ماء



قال الحسن عليه السلام يدخل الركبة لان رطب الماء هو رطب الارض وليتيم وعن الحسن بن  
 الى العلل، مثله الا انه قال الحسن عليه السلام ان ينزل الركبة ان رطب الماء الحديث وعنه  
 ابن علقمة بن عتبة بن مصعب جميعا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اثبت البئر  
 وانت جنب فلم تحدد لواء الاشياء تغرق برقبته بالصعيد فان رطب الماء هو رطب  
 الصعيد ولا تقع في البئر ولا تصعد على القوم ما كنتم ورواية يسكو عن جعفر عن  
 ابيه عن عطاء انه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة او يوم غرة  
 لا يستطيع الخروج عن المسجد الاثر الناس قال انتم واصل معهم وبعيد اذا انصرف  
 والامر بالقاء الطاهر للاستحباب فكيف كان كنتم من هذه الروايات اتقنا  
 امر النيم على الفوسحة والشمس وعدم توثقه على الحجر العظمى بل كنتم في شدة  
 اذ في عذر كالمشقة اذ الحرف الامر في النزول الى البئر وانارة الوحد او صوره  
 الماء مستعمل وغيره كما يروى في الامايع القوم وشق طبعهم منه وان لم يكن  
 مخدوعا عقليا او شرعيا وقرئتم بغير التمام في هذه الرواية في محض الماء المستعمل  
 وكيف كان فالدرستفاد من قوله ما دل على شدة النيم في الكثرة سنة وقفا و  
 الاصحاب في ما هو جواز عند تقدير الماشية بغيره او الضرر بها كما يقتضيه قاعدة نفى الجرح  
 والضرر الى كنه العمومات المشبهة للظالمات القاضية بعدم وجوب الماشية في موقع الجرح  
 والضرر المذموم لجواز الترابية بالضرورة فمن وجد الماء لكن شق عليه استعماله لبرودة او  
 مرض او غيره ذلك مشقة لا تنجز عاذه لكن لم يجد في عدم وجوب الماشية عليه وشدة الترابية  
 وسياخ مزيج توضيح لذلك لانه وكذا ان وجد يتم بضره في الحال ارحب حاله  
 بان يؤثر فيه ومنها من حيث الوجهية والاعتبار اوضح لبعثه ونحوه فخر في بئر البئر  
 بزيادة من غير مثله وعدمه وبين ان يثبت الضرر الى في الحار او في المستقبل اللهم الا ان يكون



زمانه بعد الجحيف لا يفتن به في الوقت على وجه بعد ضرر الاستغناء الى حال المشتري  
وربما فسر الكثر في العبارة بما يقابل الاستقبال ولعلنا انظر فيه لكنه ضعف في قول  
تقر الفرع والرجوع بدفعه لعدم وجوب شرائه بان يدفع ثمنه مطلقا لكونه في حوزته  
تحت تصرفه وان لم يكن مضمرا كالمشتري بالمقابل له لئلا يخطأ عنه من كل جهة الامور  
ولكن اجماعنا على ان الكثر غير واحد نقله عما انه ان لم يكن مضرا في الحال الزم  
شرائه ولو كان بائنا فثمننا المعتاد وعن بعضهم تقييد وجوب شرائه بما  
لم يجف بالثمن وعدم اده كونه في الجحيف حال المشتري لا من حيث هو قولنا الى الا  
وكيف كان فثمنهم في ذلك اخبارها عنه بحسن بها عموم تقر الفرع والرجوع كقولهم  
قال سالت ابا الحسن ثم عن رجل اشترى الى الوضوء للصلوة وهو لا يقدري على الماء  
فوجد يقدري ما يوضا به بماء درهم او بالف درهم فهو واجب لها اشتري وثمنها او  
بشئ قال لا بد للمشتري فداها بنى مثله ذلك في شترية وثمنها في ما شترى بذلك  
ما كثر وعن الصادق رسالة عن ابي الحسن الرضا عليه السلام نحوه بان يخلد في سيرة وخرجه من طلبة  
فارسا ليعيد احوالها عن قول الله عز وجل اولسئتم الناس ان لا يخرجوا من اوطانهم  
طيبا ما حد ذلك قال فان لم يجدوا بشرى او اخرجوا شرى ان ذلك ان وجدوا وضوءا بماء  
الف او بالف ثم بلغ قال ذلك على قدر جدته وعن محمد بن اسلام في شرح الاشارة ان  
الصادق ثم اشتري وضوئه بماء دينار ويؤيده ما عن دعائم الاسلام وقالوا في  
يجد الماء، ثم يخال ان لا يشتريه اذا كان واجدا لثمنه فقد وجدته الا ان يكون في دفعه ثمن  
ما يخاف على نفسه التلف ان عدمه والعطية فلا يشتريه ويتم بالصعيد والظاهر كونه رد  
مرسله عن الرضا عليه السلام وكيف كان فكفي بما عرف دليلنا لاثبات الحكم وتخصيص قاعدة تقر الفرع  
والرجوع فاما عن ابن الجنيح عدم وجوب شرائه اذا كان الماء غاليا ضعيفا في حال  
للوجوب مضافا الى ما عرفنا بصدق الوجدان وقاعدة المقتضية وفيه ان مقتضى قاعدة



نفى الضرر والخرج لولا الأدلة المختصة بعدم وجوب الوضوء في الغرض كما يجب مقدمتك في الموار  
 التي ينخرجه ودعوى عدم جواز العذر بعموم نفى الضرر والخرج مالم ينجر بعد الإصباح غير مستوية  
 خصوصا في باب الوضوء الذي علوا به خبر موافقه نعم فذكرنا بالباب عدم خدق الضرر عرفا على  
 ما لو شترى شيئا بزيادة من ثمنه المعاد مع علمه بمقدار ما يثمنه لدر إلى جهة اليه كما لو ضاع  
 إلى الماء شربه في مكان لا يباع إلا بشئ خطير فالوضوء بعد ما أوجبته الشارع مقدمة للمصلحة  
 الواجبة بصيرك في المقاصد العقلية التي لا بعد صرف المال في مقدماتها المتعارفة ففرا  
 نعم لو توقف على ضياع مال أو تلفه أو أخذ شئ منه قهرا أو غير ذلك مما هو خارج عن كونه مقدمة  
 عرفية فهو ضرر منفرد بقاعدة لكنه لا يخرجنا من ملبس منع والعمدة ما عرف في غايته ما بين  
 استفادة من المصوص والفتاوى إنما هو وجوب شرائه مالم يكن مفرأ بحاله كما أنشأ  
 إليه الإمام فصل في قوله لا يضر فالتبادر منه إرادته استطاعة عرفا في الد  
 وكذا القول في الآية التي تتوصل بها إلى الماء فإنه يجب شرائها ولو  
 بزيادة من ثمن مثله بالممكن مفرأ بحاله لوضوح المصلحة المناطة فإنه لا يترتب أحد من  
 سماع هذه الروايات كنه في أنه كما يجب شراء الماء الذي هو مقدمة للوضوء  
 كذلك يجب شراء الآلة التي يتوصل بها إلى الماء ولا يفسر بذلك الخيلة  
 المترتبة على تحصيل الماء لأمر خارج عن مقدماته المتعارفة كالآلة التي أو  
 إليها في العبارة المتقدمة ودون ابن أبي السراج شراء الماء بحال  
 دينار قليل يدل على عدم اعتناؤه بالضرر إلى ما فرغ المؤلف بالوضوء فلا يفت  
 الحال فذلك من أن شرته بذلك أو يتوقف تحمله على تلف هذا المقدار  
 من المال بآثار الأسباب المتنوعة بكونه قياسا مع وجود الفارق من وجوه  
 لا تخفى على المتأمل منها ما اشترانا الله من كونه المواردة من أقطار المواردة التي  
 بنفسها دليل نفى الضرر والخرج بمجلا في شراء الماء وكونه الذي ربما يابل في

شكول



شئول القاعدتين له ذلك كان فلا يجوز التحلي عن مورد النفس في الحكم  
المخالف للقاعدة الا بالنسبة للموارد التي علم كذا مع المورد من ذلك  
واحد لشرائه الا لانه قد لا يكون سائر الموارد بل لا يخرج الا هو  
في سائر موارد الفرح حتى ان بعضهم خرج من الوجوب لتوقف تحصيل الماء على  
ان يصيب في الطريق ويتضرر بذلك وبل شئ الثوب النفيس لاجراء الماء  
من الشئ مثلاً من هذا القبيل اذ من قيل شراء الالة فيجب فيه تردد والمظاهر  
انه من القسم الاول فلا يجب لخرجه من المقدمات المتعارفة الا ترى انه ربما  
تسبح النفس بهذا الماء عوضاً عن الزاد او ما يتوقف عليه تحصيله من القدر  
المتعارف فيه للماء الى اوجه الشراء او ضرورة وان لم يتبع ولا تسبح  
بشئ ثوب بل لا يتسبح بل يتسبح في شئ الى كونه من المقدمات وربما يتسبح  
للمال ولا اول من ذلك انتهى لعدم التفرقة بين ذلك في الشئ ولو كان  
واحدة كان في قبولها منه شئ على المطاع كما انما يجب كما خرج به غير واحد  
والا يجب بل ربما يجب لا يشترط في ذلك ان يكون متعلقاً بالمال عنه  
كما ان يجب تحصيله بغير انحاء الا ان كان في المنة فله ان يتردد او مشتقة رافعة  
الركب في هذا ما يختلف بحكم الموارد والاشخاص كما لا يخفى السبب  
الثالث في حرم استعمال الماء او تحصيله على نفس او عرض ادماً  
فالحرم بلا اشكال بل ولا خلاف في شئ منها بل عن غير واحد دعوى الابعاد  
عليها الا انهم لم ينصوا في اعترافهم من معان واجماعهم الحكمة لا تفرق بين  
الاصحاب في فتاؤهم على الخوف على العرض لكن القطوع به عين في القسم  
فيه في الجملة بل لعله يظهر من بعض عباراتهم ارادة ما يعمه فان كل ذلك  
العرض ربما يكون شئ من تلف المال بل ربما يكون دونه بذل النفوس



وكيف كان فيدل على المدعى هذا قال الاجماع ان الجارية المملوكة في مائة الخوف خرج من  
في اربعة ويدل عليها ايضا في الجمل من الاخبار منها رواية داود الرقي قال قلت لابي عبد الله اكون  
في سفر فتخبر الصلوة وليس معي او يقال ان الماء قريب منا فاطلب الماء وانما في وقت عينا وشالا  
قال له طلب الماء ولكن يتم قال اخاف عليك الخلف عن صاحبك فتقصد يا كذا السبع وخبر يعقوب  
بن سالم قال سالت ابا عبد الله عن رجل يكون مع ماء والماء عن يمينه او يساره غلظ  
ادخل ذلك قال لا امره ان يغرب بنفسه فيعرض له لص او سبع ويدل عليه ايضا الاخبار المتقدمة في  
المجتمعات بن النضر بن المقدم وكذا الاخبار لانيته الامرة بالشتم عند خوف العطش في  
الامرة بشتم المجرور والكسير والمطرون فان الغالب في موارد خوف النضر لا يقطع بذلك  
وكيف كان فلا يخفى في اصل الحكم وما عن صاحب المجامع في الاشكال عند الخوف على المال بعد  
اعترافه بانفاق الاصل بنظر ١١٢ اختصاص الاخبار بالخوف على النفس دون المال ومعارضة  
ما دل على التوسعة في اربعة ونفي الحرج ووجوب حفظ المال بادل على وجوب الوضوء  
والعمل في غاية الضعف فان ما ذكره من عدم ظهور الاخبار في تلف المال وان كان في محل  
وما قيل من ان ذكر اللص في خبر يعقوب بن سالم دليل على ارادته فان الغالب انما هو تلف  
المال عند عرض اللص فاريد به الخوف على تلف المال وتخصيصه بالذكر للجوى مجرى العاد  
كتخصيص السبع بالذكر الخوف على النفس فحين ان الغالب عند عرض اللص في الطريق كون  
تقسما له في موضع الخطر اما بالحياة عليها او باخذ امواله المحتاج اليها في المعيشة كما يشهد  
لذلك في رواية في الرواية على قوله يغرب بنفسه فلا يفي في ظهوره ارادة تلف المال كالحجب  
من ائمه بالرواية لتعميم الحكم بالنسبة الى الخوف على المال القليل الذي لا يشمله قاعدة نفي  
الحرج مع ان من الرافع غرضه عن تصرف الرواية فالانصاف ما سمعته من عدم دلالة الرقعة  
على حكم الخوف على المال لكن دليل نفي الحرج مما لا يترجمه عما في الكافي حكومتها عليها  
فصوما في مثل المقام المقصود بما يفهم من ادلة شرعية التيم من ابقائها على التوسعة في



وان استبانك فقلنا يريد بها انه لا يردون بعصر مع غشيانه بفهم اوصاف وقوم  
ولذا لا ينبغي ان يتأهب في انه لا فرق في حوار النعم في مواقع الخوف بين  
الموارد التي تقع ذكرها في النصوص مثل ان يخاف لصا او سباعا او غن  
وبين غيرهم من الموارد مثل ان يخاف منكم عرض او يخاف ضياع مال او الحرس  
ولو بحث عن غير ذلك او غير ذلك من الموارد التي يكون ايجاب الطهارة الملائمة  
فيها تكليفا حرجيا لكن حيثما عرفت ان عدة السند في مثل هذه الموارد قاعدة  
تفي الحرج والاجماع على ان ما حكم عن جامع المقاصد وغيره من النصوص بان لا  
في حوار النعم بين الخوف على ماله وما لغيره باطلا ثم مشكلا وانما يحتمل ذلك فيما اذا  
تعلق بوجوب النعم به حفظه اما التكليف شرعا بولائه او امانته او غير ذلك  
بحيث يكون التفريط في حفظه موجبا للفساد او لكونه متعادلا في الخوف  
بحيث يترتب عليه تلف المستعمل في التفريط والتجدي والاندائه الترتيب في حرجها  
كما انقص في حفظه اصدقائه الواثقين بحفظه عند سجنهم في حوار النعم او غير ذلك  
من الموارد التي تكون الامور فيها بالطهارة الملائمة تكليفا حرجيا وانما بار  
الموارد التي تكون كذلك وانها اراد بحفظه مال الغير مجردا عن ان اليه هو  
وان كان حنا لكنه لا يصلح عذرا لرفع اليد عن التكليف شرعية الوجهين  
عليه ما لم يصرح الشارع بقبوله عذرا في حقها وكذلك الكلام في الخوف من عرض  
الغير الذي لا تعلق له به وارا بحفظه مجردا عن ان ذلك الغير من دين او  
يثرب عليه شرعية عرفا لو لم ومنقضة فان حوار النعم في مثل النقص مشكلا ثم لو  
علم يكون ترك الخط سببا لوقوع فاحشة ونحوها من المتكررات التي علم تعلق عرض  
الشارع بالمنع عنها وعدم وقوعها في الخارج ايضا كان جازلا النعم وترك الطهارة  
الملائمة بوجوب عليه ذلك من باب المقدمة وهذا بخلاف صورة الخوف الذي لا تعلق بها



الا الاحتمال الغير المجزئ للكليف فتشكل رفع اليد سبب عن الكليف المنجز اللهم  
 الا ان يدعى القطع من اتيام الشارع بالمنع عن الفلحة ونحوها القطع يكون  
 رعاية عدم وقوعه في الخوف عند رآق قبول الذي الشارع في ترك الموضوع  
 وتبديله باليتم والعمدة على مدعيه ومن هنا يمتثل الاشكال عند الخوف على نفس  
 الغير ايضا اذا كان اجنبيا عنه بحيث لا يربطه حفظه كولد وبعض متعلقه فان الامر  
 بالوضوء له في الخوف على الاجنبي ليس كلفا حرجيا ووجب حفظه المحترمة  
 على من التلف لا يقتضي وجوب الاحتياط عند احتمال التلف كسر الشبهة الموضوعية  
 كي يصلح عذرا لترك الظاهرة الواجبة لكن الظاهر عدم الخلاف في كون الخوف على النفس  
 المحترمة مطلقا غير انما في الجملة كما يفصح عن ذلك سماعه من جواز الينيم لدى خوف  
 من العطش لو على غيره ممن له نفس محترمة فيستشف بذلك شدة اهتمامه بحفظ  
 النفوس كون رعاية الاحتياط في امره له من الاعذار المسوغة للينيم كما انه لا  
 ارباب الجروا من اهل العرف ايضا كذا بالنسبة الى تكاليفهم العرفية ففهم الاشكال  
 فيما عدا هذه الصورة من الصور التي لا يكون التكليف فيها بالظاهرة المباشرة كحرجها  
 او حرجها او مستزنا مخالفة لتكليف وجوبه او تحريمه فليست له نظيره في الاشكال  
 ما حج عن غير واحد مدعي جاعلة منهم شبهة الى الاصحاب من عدم الفرق في الخوف على  
 المال بين قليله وكثيره وهو مني اذا كان مستندا الحكم فاعادة نفي الضرر لكن لا يصلح  
 الاستناد اليها الا بعد احراز ترتب الضرورة ولو بطريق ظني بناء على اعتبار الظن في  
 بالضرر كما هو الظاهر واما عند احتمال الخوف من ترتبه فلا يصح الاستدلال بها لان  
 التمسك بطلاق الحكم فرع احراز موضوعه فالمستند في مواقع الخوف انما هو قاعدة نفي  
 الحرج فلا بد من ان يكون ما يخاف منه مما يشق تحمله بحيث يكون الامر بالوضوء عند  
 الخوف من حصوله تكليفا حرجيا ولا يكاد يتحقق هذا المعنى غالبا عند الخوف على المال



وما توجه بعض من لالة خبر يعقوب بن سالم على جوارحه عند الخوف على المال والى  
قليل لا تعرف ضعفه فالأظهر دوران الحكم عند الخوف من الضرر عالم بحزن نفسه وظنا  
مدار كون التكليف مع الخوف من حيث هو حرجيا ومن هنا انجبه عدم الفرق في  
الخوف من كونه ناشئا من امر يقتضيه عادة او من الجبن كما صرح به غير واحد  
اذ لا فرق في كون التكليف لدى الخوف حرجيا بين كونه مسببا عن سبب ثورث  
الخوف عادة او جبن ذاتي بل كونه كذلك في الجبان أظهر لانه ربما يؤدي  
ذلك الى ذهاب عقله لما فيه من ضعف القوة كما نبه عليه غير واحد فلهذا انما يشر  
تلف المال اليه بالذلة لا يوثق في صيرورة التكليف حرجيا لم يخبر النسيم واما لو علم  
بذلك او ظن بناء على جهة الظن في مثله لا انجبه القول بالجواز لفائدة تفرغ  
لو لم نقل بانصرافها عن الضرر اليه وكذا الكلام في الخوف على النفس كحدوث  
المرض فيها فلو خشي مرضا يسيرا لم يكن محله ولا يكون الخوف منه لدى العقلاء  
يقتضيه بحيث يصدمهم عن مقاصدهم العرفية المتضمنة له لم يخبر النسيم كما هو ظاهر  
المشئ ونحو الخسران عن المفسد والبسوط التفرج بذلك بدعي لا غير تقرر الحاشية  
واما لو خشي المرض الشديد الذي لا ينجو منه عادة بمقتضى ان العقلاء يكتفون  
على مقتضيه بها امكن ولو لا جرح طول مدة المرض او علة جبه تيمم بلا شك ان  
ولا خلاف فيه في الجملة براجاعا كما صرح به بعض وشرده له ما سنده في الخوف من شين  
ويدل عليه مضافا الى الاجماع وثقا عدة تفادح بعض الاخبار الدالة على جوارحه عند الخوف  
من البرد مثل صحبة داود بن سرحان عن الصادق ع في الرجل يصبه الجانية وبه عرج  
او قروح او يخاف على نفسه من البرد فقال لا يغسل ويستم ويحوى صحبة البرز نظي عن ارضاعه  
وظاهر كما صرح صحبه بن سنان الاشارة ارادة الخوف على نفسه كحدوث مرض فيها او تلف بسبب  
البرودة لا مجرد التالم منه فيدل على المطلوب المتبادر من مثل هذه العبارة ارادة المرض الذي